الفصل التمهيدي

المقدمة

تمهيد

تعتبر قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم مما جعل مكافحة الفقر والحد منه أحد المهام الأساسية للبنك الدولي، وجعل الفقر محوراً من أهم المحاور التي يقوم بها البنك الدولي، وأثبتت الدراسات التي يقوم بها البنك الدولي أن الفقر لا يشمل أيضاً ضعف الإنجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية وغيرها من مجالات التنمية البشرية، بل شمل الفقر ما هو أوسع من ذلك ليشمل انعدام الحيلة وعدم القدرة على التعبير والتعرض للمعاناة والخوف. وبشكّل الفقر والحرمان جانبان مأسويان من جوانب المجتمع الإنساني. ومع انتشار الديمقراطية فإنه من الصعب بل ومن المستحيل تجاهل مصير الفقراء الذين يمثلون نسبة لا يستهان بها من السكان، وبالتالي لابد من الاعتراف بالفقراء كجزء من المجتمع لهم حقوقهم، ولابد من سماع أصواتهم. ولا يجوز النظر إليهم على أنهم ثقل على كاهل المجتمع، بل لابد من خلق الظروف المناسبة لتفعيل دورهم في دائرة الإنتاج وذلك لتحقيق معدلات عالية ومستدامة للتنمية، لا تعزز النمو الاقتصادي فقط بل وتدعم التلاحم الاجتماعي، وهذا ما يطلق عليهم الكثيرون اسم (تمكين الفقراء).

إن قضية الفقر والقضاء عليه بقيت عقوداً طويلة على قائمة جدول لأعمال المنظمات الدولية. وبعد أن تراجعت قضية الفقر عن مقدمة الاهتمام العام في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية (المديونية والكساد) عادت للظهور مرة أخرى في مطلع التسعينيات، بعد صدور تقرير البنك الدولي عن الفقر في التسعينيات.

هذا وما زال الفقر مستمراً على الرغم من أن الأوضاع الإنسانية تحسنت في القرن العشرين أكثر مما تحسنت على مر التاريخ بما يعادل الضعف، فالثروة العالمية والروابط والاتصالات العالمية، والإمكانيات التكنولوجية لم تكن من قبل أكبر مما هي عليه الآن ولكن توزيع هذه المكاسب العالمية غير متكافئ، متوسط الدخل في أغنى 20 دولة في العالم يعادل 37 مثلاً في متوسط الدخل في أفقر 20 دولة في العالم وهي فجوة تضاعفت خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين، وقد زاد من حدة المشكلة أن أكثر المتأثرين بها من هم سكان مناطق محددة وفئات معينة من البشر، ومشكلة الفقر على الرغم من وجودها بدرجات متفاوتة في كل دول العالم إلا أنها تبرز كظاهرة في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، و غالبية الفقراء يعيشون في البلدان النامية خاصة في دول الساحل والصحراء الأفريقية، وطبقا لتقرير البنك الدولي في 2008م متوسط الإنفاق بالنسبة للفقراء في أفريقيا أقل من أي قارة أخري باستخدام خط الفقر 1.25دولار.

إن التقارير التي أصدرتها العديد من المنظمات الدولية لا ترسم صورة زاهرة في هذا المجال، فهناك بعض الإحصاءات تشير إلى أنه لا يزال هنالك ما يقارب من 1.2 إلى 1.3 مليار من البشر وهم يشكلون خمس سكان العالم ممن يعتبرون فقراء ويعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم، ولو رفع خط الفقر قليلاً فإن نسبة الفقراء تصل إلى ثلث سكان العالم، ومن المتوقع حتى عام 2025 يزيد عدد سكان العالم بمقدار 2 مليار نسمة مما يضع عبءً رئيساً على كل من المناطق الحضرية والريفية[1].

ويعتبر الفقر هو السبب الأكبر في تعويق عمليات التنمية الاقتصادية، والفقر لا يكمن فقط في الفقر المالي والاقتصادي، إنما له وجوه كثيرة، فقد يكون كامناً في قوة العمل، وقد يكون هناك فقر في السكان، أو فقر القدرات، أو قد يكون كامناً في قوة العمل، وقد يكون هذا الفقر في الموارد غير البشرية، وهنالك وجوه أخرى من الفقر مثل الفقر السياسي. إذ كما أن للاقتصاد تأثير على السياسة فالسياسة أيضاً لها تأثير على الاقتصاد، وسوف تنقل ما فيها من فقر إلى الوجوه الأخرى، فالتأثير متبادل وتبدو القنوات مفتوحة كل واحدة منها على الأخرى، وهنالك وجوه أخرى للفقر كالفقر الاجتماعي أو الفقر الحضاري أو الفقر الحسي أو الفقر الإبداعي ولكنها لا تندرج تحت المواضيع الاقتصادية ولو أنها قد تؤثر فيها وتتأثر بها.

والسودان مثله مثل دول الساحل والصحراء يعاني من مشكلة الفقر، والعديد من الدراسات أوضحت أن الفقر غطي جزء كبير من القطر، ومن هذه الدراسات دراسة الشريف(1996م) التي بينت أن أعداد الفقراء في تزايد والفقر الذي تم قياسه بكل مقاييس الفقر قد زاد أيضاً، وأن أعداد الفقراء في الريف زادت من 4 مليون في عام 1978م إلي 12 مليون في عام 1990م، ووصلت إلي 15 مليون في عام 1994م. ومن جانب آخر أن 42% من سكان الريف يعانون من الفقر الغذائي في عام 1978م وارتفعت النسبة إلي 93% في عام 1994م. لذلك كان لابد من صياغة الأهداف والسياسات والآليات للعمل علي المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للحد من الفقر والعمل على إزالة أسبابه وتخفيف آثاره، وأيضاً لابد من تضافر الجهود المبذولة لتخفيض الفقر، وتمليك الفقراء وسائل إنتاج تمكنهم من زيادة دخلهم والخروج من دائرة الفقر[2].

وأن الإسلام يسعى لإخراج الفقير من فقره وليس فقط قضاء حاجته العارضة وذلك بتمليكه وسيلة للإنتاج وأول هادي وقدوة في ذلك الرسول (ص) إذ روي عنه الزبير بن العوام رضي الله عنه أن النبي صلي الله عليه وسلم قال:" لئن يأخذ أحدكم فأسه ويحتطب خير له من أن

---

[1]) البنك الدولي، تـ قريرالتنمية البشرية، 2005م

[2]((Elshareif,A.M:"The Impact Of Structural Adjustment Programs on Rural Food Poverty in Sudan".1996

يسأل الناس أعطوه أو منعوه"[3]. ويستطيع الفقير من خلال عمله هذا توفير حاجياته حني لا يسأل الناس.

وهذه الدراسة تسعي لتقييم السياسات المستخدمة في تخفيض الفقر في السودان من قبل مؤسسات الضمان الاجتماعي

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من تفاقم أعداد الفقراء في المجتمع السوداني، حيث مضت سنوات عديدة منذ بداية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، وبالرغم مما أتاحته هذه التنمية من تحسن في التعليم، الصحة والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أنها ما تزال قاصرة عن الارتقاء بالغالبية العظمى من أفراد الشعب السوداني إلى وضع الإنسان بالدول المتقدمة.

وتتلخص مشكلة البحث في تقييم دور مؤسسات الضمان الاجتماعي في تخفيض حدة الفقر في السودان بالتطبيق على ولاية نهر النيل وتتمثل هذه المؤسسات في :

- الزكاة - الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي
- الصندوق القومي للمعاشات - الصندوق القومي للتأمين الصحي
- الصندوق القومي لدعم الطلاب

حددت هذه الدراسة جزء من السودان وهو ولاية نهر النيل لأنها لا توجد بها دراسات سابقة عن الفقر، وهذه الدراسة محاولة لقياس مستوي الفقر وسط سكان الولاية، وقياس مدي نجاح وفاعلية البرامج المنفذة بواسطة صناديق الضمان الاجتماعي في تخفيض حدة الفقر. ويجاوب البحث على: من هم الفقراء؟ وكم عددهم؟ وهل استفاد الفقراء من سياسات الإقلال من الفقر؟ وإذا تمت الاستفادة فإلى أي مدى تمت الاستفادة؟ وهل كان من الممكن صياغة هذه السياسات بطريقة مختلفة تعظم من استفادة الفقراء.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في حقيقة أن الفقر يعتبر من أهم العوائق التي تقف أمام تحقيق التنمية الاقتصادية وتتمثل الأهمية في الآتي:

1- إلقاء الضوء علي سياسات تخفيف الفقر التي تساهم في تنمية المجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً.

2- لفت انتباه الرأي العام والسلطات للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تخفيف حدة الفقر.

3- قياس واختبار مدي تأثير البرامج الاجتماعية في معدلات الفقر في ولاية نهر النيل.

---

[3] () شرح الباري - صحيح البخاري

4- نسبة لقلة الدراسات في هذا الحقل خاصة في ولاية نهر النيل يعتبر البحث إضافة علمية في هذا المجال.
5- تقديم الإحصائيات والبيانات التي تدعم جهات الاختصاص خاصة في مجال التخطيط السليم لعلاج مشكلة الفقر بالولاية.
6- الخروج بنتائج وتوصيات تعيين علي التخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه في المستقبل . بإذن الله

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- تحديد حجم مشكلة الفقر في السودان.
2- تقدير حد الفقر في ولاية نهر النيل.
3- حساب مؤشرات الفقر في الولاية.
4- تحليل اتجاهات الفقر في الولاية
5- تقييم سياسات تخفيف الفقر في السودان بالتطبيق على ولاية نهر النيل.
6- التعرف علي ماذا كانت البرامج المنفذة من قبل مؤسسات الضمان الاجتماعي نجحت في تخفيف الفقر وتحسين مستوي المعيشة في الولاية.
7- دراسة السياسات الواجب إتباعها لتفعيل دور مؤسسات الضمان الاجتماعي في تخفيف حدة الفقر.

فرضيات البحث:

1- أن مساهمات مؤسسات الضمان الاجتماعي في ولاية نهر النيل لا تتكافأ ومتطلبات التنمية الاجتماعية الاقتصادية.
2- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاريع الإنتاجية الممنوحة من قبل مؤسسات الضمان الاجتماعي وتخفيض حدة الفقر.
3- أن التأمين الصحي كمؤسسة من مؤسسات الضمان الاجتماعي بولاية نهر النيل يلعب دوراً رئيساً في تخفيض حدة الفقر في الولاية.
4-لا تساهم المنظمات غير الحكومية في مشروعات فاعلة لتخفيض حدة الفقر بولاية نهر النيل.
5- هنالك علاقة ترابطية ذات دلالة إحصائية بين زيادة فرص العمل بالولاية وتخفيض حدة الفقر.

منهجية البحث:

يتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي الاستقرائي بالإضافة إلي المنهج الإحصائي، ومصادر جمع المعلومات تتمثل في المصادر الأولية المتمثلة في الاستبيان، الملاحظة والمقابلة الشخصية، وأما المصادر الثانوية فتتمثل في الكتب، المراجع، الدوريات، التقارير وأوراق العمل.

نطاق وعينة الدراسة:

يستخدم الباحث مسح الدخل والإنفاق (IES) Income – Expenditure survey لمجتمع البحث المكون من مواطني ولاية نهر النيل وقد أُختيرت عينة الدراسة عشوائياً، وحجم العينة مكون من (500)

أسرة معيشية موزعة على معتمديات الولاية المختلفة علي حسب عدد السكان بكل معتمدية (شندي 24%- المتمة 13.6% – الدامر 25.4% – عطبرة 12% – بربر 13.6% – أبو حمد 11.4) ويشمل التجمعات السكنية في الريف والحضر.

أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات:

يتم معالجة البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences ونظراً لطبيعة المتغيرات محل الدراسة والتي يغلب عليها الطابع النوعي نستخدم أساليب الإحصاء الوصفي لتوضيح الخصائص العامة للمتغيرات محل الدراسة.

هيكل البحث:

يشتمل هذا البحث علي أربعة فصول بالإضافة للفصل التمهيدي والذي تمثل أساسيات البحث وتشمل:

المقدمة – مشكلة البحث – أهداف البحث – أهمية البحث – الفرضيات – منهجية البحث – هيكل البحث – الدراسات السابقة.

أما الفصل الأول: الإطار النظري: علاقة الفقر بنظريات التنمية والنمو، واحتوي علي ثلاث مباحث:المبحث الأول يتناول الفقر: المفاهيم، الأنواع وطرق القياس،أما المبحث الثاني فيتناول نظريات التنمية وعلاقاتها بمشكلة الفقر والمبحث الثالث يتناول العلاقة بين النمو والفقر وتوزيع الدخل القومي.

وتناول الفصل الثاني خلفية تاريخية عن الاقتصاد السوداني (1956 – 2008م) من خلال ثلاث مباحث: وضح المبحث الأول مقومات الاقتصاد السوداني و تناول المبحث الثاني الموقف الاقتصادي خلال الفترة (56-1970م) .والمبحث الثالث تناول التطورات الاقتصادية خلال الفترة(1970-2008م).

أما الفصل الثالث فقد عرض اتجاهات الفقر في السودان (1970 – 2008م)، واحتوي علي ثلاث مباحث: تناول المبحث الأول حد الفقر وتوزيع الدخل ، والمبحث الثاني تناول برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، وتناول المبحث الثالث اتجاهات الفقر في السودان في الفترة (1993-2008م).

وعرض الفصل الرابع الدراسة التطبيقية وهي تقييم الجهود المبذولة لتخفيض الفقر بولاية نهر النيل . من خلال ثلاث مباحث: المبحث الأول تناول الجهود المبذولة في تخفيض حدة الفقر في ولاية نهر النيل والمبحث الثاني وضح إجراءات الدراسة الميدانية ومن ثم تحليل بيانات الاستبانة في المبحث الثالث تم تحديد حد الفقر في الولاية واختبار صحة الفرضيات.

وفي الخاتمة عرضت الباحثة النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات والرؤي المستقبلية والمراجع التي استخدمتها والملاحق.